

التحديات البيئية والتشريعية في إرساء الاقتصاد المستدام في الجزائر

حنيش الحاج / أستاذ محاضر - أ - جامعة البليدة 2

معيزي قويدر أستاذ محاضر - أ - جامعة البليدة 2

hanniche2000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/05/20؛ تاريخ القبول: 2018/10/24

الملخص:

يتناول هذا المقال موضوع التنمية المستدامة في الجزائر، حيث طرحنا فيه إشكالية التحول من الاقتصاد الريعي والتقليدي، إلى الاقتصاد المستدام الذي يعتمد على السيرورة المتزامنة للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، هذا التحول لم يعد الآن خيارا للدولة وإنما أصبح توجها ومصيرا محتوما، يستدعي حشد كل الإمكانيات والموارد لانتقال آمن وكفؤ نحو الاستدامة، والاشكال المطروح هنا هل تملك الجزائر آليات لمواجهة التحديات البيئية والتشريعية في التحول نحو الاقتصاد المستدام في الجزائر، والذي بات أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى.

فالوضع الميداني غير المشجع للبيئة والتنمية المستدامة، يتطلب يقظة سريعة لاستدراك الفجوة عن طريق التنسيق والعمل الجماعي في هرم السلطة، وإشراك مكونات المجتمع في معركة التحول، التي لن تكون من المؤكد دون تكلفة، ولكن تقليل المخاطر والتهديدات لا يزال أمرا ممكنا حسب سرعة الاستيعاب والتنفيذ.

الكلمات المفتاحية: البيئة؛ التنمية المستدامة؛ الاقتصاد الأخضر؛ تشريعات بيئية؛

Abstract :

This article aims to clarify the difficulties of transition from the traditional economy to the sustainable economy in Algeria.

Sustainable development has been the overarching goal of the international community since the UN Conference on Environment and



Development (1992), it depends on the simultaneous transformation of economic, social and environmental systems, this transition is no longer an option but It is imperative. Sustainable development also requires mobilization of all resources for a safe and effective transition to sustainability.

The main problem is the extent to which Algeria has adopted mechanisms to meet the environmental and legislative challenges.

The economic and environmental situation requires rapid action with community components to reduce the cost of a shift towards sustainability.

Key words: Environment, Sustainable Development, Green Economy, Environmental legislation.

Résumé:

Cet article vise à clarifier les difficultés de transition de l'économie traditionnelle à l'économie durable en Algérie. Depuis la Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement (1992); le développement durable est l'objectif primordial de la communauté internationale. Il dépend de la transformation simultanée des systèmes économiques, sociaux et environnementaux. Cette transition n'est plus une option mais un impératif. Le développement durable nécessite également la mobilisation de toutes les ressources pour une transition sûre et efficace vers la durabilité.

la problématique de cette étude est la mesure dans laquelle l'Algérie a adopté des mécanismes pour relever les défis environnementaux et législatifs, car La situation économique et environnementale exige une action rapide avec les Composantes de la société civile pour réduire le coût de la transition vers la durabilité.

Mots clés: environnement, développement durable, économie verte, législation environnementale

المقدمة:

لقد شهدت التنمية تغيرا جذريا في النظرة والطبيعة والمفهوم، فمن الاستغلال المفرط للطبيعة والموارد لزيادة الإنتاج، إلى تلبية الحاجيات الحاضرة دون التعدي على حقوق ونصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، فباتت المحافظة على الموارد والمكتسبات الطبيعية والبيئية أولوية على حساب الانتاج الكمي، أي الانتقال من تنمية



تهدف إلى تعظيم الإنتاج إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة ونصيبها من الموارد مستقبلا.

فالتحديات البيئية المصاحبة للنشاط الاقتصادي أصبحت ترهن مصير الانسان الذي بات مهددا جديا في استمراره، نظرا لتعاظم الكوارث والمخاطر نتيجة التدهور البيئي الناجم عن النشاط الإنساني غير الواعي.

والجزائر ليست في منأى عن تلك المخاطر والتهديدات، فالتكيف مع هذه التحولات في طبيعة ومفهوم التنمية المستدامة كان أمرا حتميا، والتوجه إلى اعتماد استراتيجيات لحماية البيئة ودعم آليات إرساء معالم الاقتصاد الأخضر بات أولوية قصوى، والتنفيذ الميداني للسياسات وليس مجرد التنظير، هو الملاذ الآمن للاقتصاد الوطني، وكذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسير متزامنة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

1- الاطار العام للدراسة:

1-1- مشكلة الدراسة:

تتناول الدراسة إحدى موضوعات مستقبل التنمية، وهو إشكالية التحول نحو الاستدامة، حيث وبالرغم من الطفرات المالية التي شهدتها الجزائر، وبعض المنجزات المهمة في قطاعات معينة، إلا أن ذلك النمو لم يقترن بتنمية حقيقية مستدامة، حيث هناك فجوة دائمة بين المؤشرات الاحصائية والواقع المعاش للمواطن الجزائري، وبالتالي فالتساؤل هو: ما مدى جدية اعتماد آليات لمواجهة التحديات البيئية والتشريعية في التحول نحو الاقتصاد المستدام في الجزائر، والذي بات أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى.

2-1- أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع أهميته من سرعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر، والتي صاحبت الظروف السياسية التي ساهمت في وضع جدية المسؤولين على محك الواقع، فالوضع الخارجي والتغيرات الجيو-سياسية الدولية والظروف المناخية والجغرافية، ساهمت كلها في رهن المستقبل التنموي المحلي، في مدى فاعلية السياسات



التنفيذية وصدق الاستراتيجيات ومدى قابليتها للتجسيد الميداني، فالتشخيص بات معروفا للجميع، وأن الأوان لوضع الآليات الميدانية للعمل والتطلع للنتائج مستقبلا، دون اجترار نظريات التنمية وتظليلات الأرقام التي لاتهم العوام بقدر ما تهمهم ثمار التنمية.

3-1-أهداف الدراسة:

نتطلع في هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- إثراء البحث في ميدان التنمية المستدامة والبيئة؛
- تحليل بعض مشكلات التنمية المستدامة والبيئة وتحديات الدولة الجزائرية في تخطيطها؛
- التطرق لحالة الجزائر بالتركيز على جهودها في ارساء منظومة تشريعية لحماية البيئة واعتمادها خيار التوجه نحو الاقتصاد المستدام؛

2-الإطار النظري للدراسة:

2-1-النظرة الجديدة لمفهوم التنمية:

لقد تحول مفهوم التنمية المستدامة من مصطلح اقتصادي بحت، ليصبح مرادفا لكل مناحي النشاط الإنساني الذي يهدف إلى ترقية حياة الانسان وتحقيق الرفاهية الدائمة والمستمرة للأجيال القادمة، فمهما كانت طبيعة العمل الإنساني فهو يدخل في موضوع التنمية المستدامة، بمجرد أنه يتبنى أحد أو بعض أهدافها السبعة عشر، والتي تبنتها الأمم المتحدة في خطتها للفترة (2016-2030).

ومع مرور وتعاقب الحقب التاريخية، تغيرت النظرة التقليدية للتنمية على كونها ترتكز على زيادة الانتاج المادي، لتظهر أفكار جديدة تربط التنمية بالواقع الاجتماعي والأمن البيئي، تلك الأفكار تجذرت وأصبحت واقعا معاشا منذ مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد في السويد سنة 1972 وربطه لأول مرة بين التنمية والبيئة، وصولا الى إصدار تقرير (مبصرنا المشترك) للوزيرة النرويجية (بورتلاند Bertrand)) في سنة 1987، أثناء اجتماع لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والذي اعتبر نقطة تحول في



الوعي العالمي بالقضايا البيئية، أين تم تبني مفهوم "التنمية المستدامة"، ووصف للمرة الأولى الروابط بين القضايا البيئية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وفيما يلي أهم المحطات التاريخية التي أدت إلى إرساء معالم وأهداف التنمية المستدامة:

1-1-2 إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية:

وتعرف بقمة الأرض أو (ريو 1992)، وتميز هذا المؤتمر بوضع برنامج عمل سمي بجدول أعمال القرن 21 (Agenda21)، يستند إلى "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية"، ويوضح هذا النص فكرة التنمية المستدامة ويعززها، مشيرين إلى أن "البشر هم محور المشاغل المتعلقة بالتنمية المستدامة" وأن حماية البيئة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن المتغيرات الأخرى للتنمية البشرية، وحددت قمة ريو هذه أيضا إطارا سنويا للاجتماعات الدولية، من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

2-1-2 إعلان التنمية الاجتماعية بكوبنهاغن (الدانمارك)، مارس 1995:

يعبر الإعلان المتعلق بالتنمية الاجتماعية الذي اعتمد في كوبنهاغن، إرادة المجتمع الدولي في مكافحة ثلاث آفات تتطور في جميع بلدان العالم وهي الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي.

3-1-2 بروتوكول كيوتو باليابان: 1997

وقع أعضاء مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف على بروتوكول كيوتو، الذي يلزم الدول الصناعية بخفض الانبعاثات الكلية لعدة غازات مسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 5.2٪ سنويا، باعتبار 1990 السنة المرجعية للمقارنة، وقد دخل حيز التنفيذ في مارس 2005.

4-1-2 قمة الالفية للأمم المتحدة بنيويورك: 2000 (الاهداف الانمائية للألفية)

التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بـ 8 أهداف إنمائية للألفية: مكافحة الفقر، الجوع، المرض، الأمية، التدهور البيئي والتمييز ضد المرأة، على أن تنتهي الفترة في سنة 2015.



5-1-2- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا**2002**

بعد عشر سنوات من مؤتمر قمة ريو، يجدد المجتمع الدولي التزاماته ويوقع خطة لتنفيذ التنمية المستدامة، يركز بوجه خاص على مكافحة الفقر، وحماية الموارد الطبيعية، والصحة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وتعزز القمة أيضا الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع: السلطات المحلية والشركات والجمعيات.

6-1-2- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو بالبرازيل (ريو + 20): 2012

جدد المؤتمر الالتزام بالتنمية المستدامة وأجرى تقييما للنجاحات التي حققتها مؤتمرات القمة السابقة وسرد الثغرات المتبقية، وقد حددت الأمم المتحدة أولويتين لهذا العمل: الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر من جهة والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من جهة أخرى.

7-1-2- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (باريس) 2015

اعتمدت البلدان أجندة جديدة للتنمية المستدامة، وحددت نحو 17 هدفا كأهداف للتنمية المستدامة، فضلا عن اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ، ويبدأ رسميا نفاذ هذه الأهداف بداية جانفي 2016 إلى غاية 2030.

8-1-2- مؤتمر مراكش (COP22-2016) حول المناخ:

يمثل مؤتمر COP22⁽¹⁾ أول مؤتمر من نوعه يتم فيه التفاوض حول 35 اتفاقا، وبرنامج عمل شامل لأجل المناخ، وكذا العديد من المبادرات التي أطلقت من قبل فاعلين في المجتمع المدني، وهو مؤتمر سنوي ينعقد دوريا في بلدان ومدن مختلفة، تحت وصاية الأمم المتحدة، ومن أهم نتائج مؤتمر مراكش نذكر:

- إطلاق شراكة مراكش العالمية الخاصة بالطاقات المتجددة .

- إطلاق مبادرة تكييف الزراعة في أفريقيا (Initiative Triple A) مع تغير المناخ.

(1) - مؤتمر الأطراف 22 - Cop22: Conference of Parties 22 -



- التشديد على اتخاذ إجراءات للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري في 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

2-2-أهداف التنمية المستدامة برؤية الأمم المتحدة:

تهدف إلى تأمين للأجيال القادمة بيئة مناسبة وظروف معيشية مقبولة لاستمرار الحياة، وقد حددت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفا رئيسيا يستوجب على العالم تكريس كل جهوده لتحقيقها بحلول 2030 ، وسنحاول اختصارها فيما يأتي وفقا لرؤية الأمم المتحدة⁽¹⁾:

- ✓ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- ✓ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- ✓ الصحة الجيدة والرفاهية
- ✓ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:
- ✓ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
- ✓ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- ✓ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- ✓ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

(1) - إحصائيات رسمية من الأمم المتحدة ، على الرابط التالي:

<https://academicimpact.un.org/ar/content/أهداف-التنمية-المستدامة/>

تاريخ الاطلاع

2017/05/14



✓ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

✓ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

✓ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

✓ العمل المناخي

✓ الحياة تحت الماء

✓ الحياة في البر

✓ السلام والعدل والمؤسسات القوية

✓ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

وتعتبر الأهداف السبعة عشر المرصودة من قبل هيئة الأمم المتحدة، إطارا عاما وموجها للجهود الحكومية والمؤسسية على الصعيد المحلي (الوطني) وكذلك الدولي، فهي غاية كل خطة تنموية ومبتغى كل جهد ينشد الرفاهية للشعوب في مختلف ربوع العالم، ورغم صعوبة تجسيد كل تلك الأهداف واقعيًا، إلا أن التخطيط البيئي في توجهاته الجديدة يجب أن يسير في اتجاه تحقيق أقصى ما يمكن من تلك الأهداف.

3- جهود إرساء التنمية المستدامة في الجزائر

3-1- التشريعات البيئية الداعمة للتنمية المستدامة في الجزائر:

تأثرت البيئة الجزائرية من مخلفات الحركة التنموية التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال، حيث كانت المكاسب المادية والاجتماعية على حساب إجهاد البيئة وتدهور النظام البيئي عموماً⁽¹⁾.

ولم تصدر أي تشريعات واضحة ومفصلة عن البيئة، لغاية الثمانينات بصدر القانون 83-03 والذي أشار صراحة في مادته الثالثة على ضرورة التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان، وهو في الحقيقة

(1) -دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ماجستير غ منشورة، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2010، ص13



لب ما تبصو اليه الجهود الدولية لترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة، ولكن من الناحية التطبيقية كان من الصعب في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر أن تتجسد الأهداف وتحقق الغايات، ولكن مع تعاقب الأجيال لم يعد هناك خيارا آخر إلا الانخراط في المسار العالمي للاستدامة، حيث تحضل التكلفة الباهظة للاقتصاد البيئي عوض تجاوز الحد الحرج للتدهور البيئي.

وفيما يلي نستشف أهم محتويات المنظومة القانونية الجزائرية الداعمة للبيئة والاستدامة:

1-1-3 سياسة وطنية لحماية البيئة (1983):

وهو ما جاء في القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، حيث تم وضع سياسة وطنية لحماية البيئة، وهو ما يعبر عن التزام رسمي للدولة بمبادئ التنمية المستدامة، ومن أهم محاوره العناصر التالية:

- حماية الطبيعة والمحافظة على الفصائل الحيوانية والنباتية؛
- حماية المحيط الجوي، المياه القارية والمحيطات؛
- الوقاية من التلوث المضر بالحياة والناجم عن المنشآت المصنفة؛
- إجراء دراسة التأثير وإجبارية تقييم مدى تأثير حوادث المشاريع على المحيط؛

2-1-3 تسيير ومراقبة النفايات (2001):

وهو مضمون قانون رقم 19-01 ماضي في 12 ديسمبر 2001، حيث يتعلق هذا القانون بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، فقد تم فيه التفصيل على كل ما يتعلق بإنتاج وحياسة وتسيير النفايات وكذلك فرزها وجمعها ومعالجتها، وقد نص القانون على إنشاء مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة يتضمن جرد النفايات السامة المنتجة في الوطن سنويا، وتلك المخزنة مؤقتا أو بصفة دائمة مع تحديد الأصناف وطرق معالجتها.

3-1-3 حماية الساحل وتثمينه (2002):

وفق ما جاء به قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002، الذي كوس لحماية الساحل وتثمينه وينص على إدراج جميع أعمال التنمية ضمن بعد وطني لتهيئة الإقليم



والبيئة، كما يحث الدولة والجماعات الإقليمية (الولاية والبلدية) على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشاطئ البحري، كما ينص القانون على تصنيف المواقع الايكولوجية، الطبيعية، الثقافية والسياحية لمنع البناء عليها.

4-1-3- حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (2003):

يتعلق الأمر بقانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وأهم مميزات هذا القانون هو إلزام السلطات والمتمثلة في وزارة البيئة بإعداد مخطط وطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة، وذلك لتحديد مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها لمدة خمس سنوات مقبلة، كما يبرز القانون ضرورة تقييم الأثار البيئية لمشاريع التنمية، والمتمثلة في دراسات تأثير كل الأنشطة وبرامج البناء والتهيئة على البيئة، وخصوصا على الأنواع والموارد والاطواسات والفضاءات الطبيعية، التوازنات الايكولوجية وإطار ونوعية المعيشة⁽¹⁾.

5-1-3- حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة (2004):

وجاء ذلك في قانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 يونيو 2004، حيث يتعلق الأمر بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ويتناول هذا القانون في مجمله التعريف بالمناطق الجبلية وسبل حمايتها وتصنيفها.

6-1-3- الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة (2004):

ونص عليه قانون رقم 04-20 بتاريخ في 25 ديسمبر 2004، والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ووفق هذا القانون يمكن تم ذكر الاخطار الكبرى التي تتطلب الحيطه والوقاية والتلازم فوأمهما الزلازل والاطار الجيولوجية، وكذلك الفيضانات، الاخطار المناخية وحرائق الغابات والاطار الصناعية والطاقوية، الإشعاعية والنوية، والاطار المتصلة بصحة الانسان... الخ

7-1-3- تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها (2007):

(1) -الجمهورية الجزائرية. المادة 15 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003.



وذلك من خلال قانون رقم 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007، والذي يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، ويتطرق القانون بالأساس إلى إلزام المعمارين بإنجاز مساحات خضراء تراعي المعايير التالية:

- طابع الموقع، المناظر التي ينبغي المحافظة عليها، الموارد الأرضية، الأنواع والأصناف النباتية للمنطقة والتراث المعماري للمنطقة أو الناحية وما تعلق بنظام المياه والشبكات والقنوات الباطنية وحق العبور وفصل الحدود...

8-1-3- المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة (2011):

يتعلق الأمر بالقانون رقم 02-11 المؤرخ في 17 فبراير 2011، الذي تطرق للمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، وتعتبر المحميات من أكبر الوسائل لحماية البيئة،

ويمكن القول مما سبق أنه من الناحية النظرية، تتوفر الجزائر على منظومة تشريعية قوية، إلا أن الجانب التطبيقي للقوانين يصطدم بالصعوبات والخصوصيات المحلية والجهوية، خاصة فيما يخص تحديد المسؤوليات بدقة، ومراقبة الأماكن والمجالات البيئية نظرا لشساعتها أحيانا، وتداخلها مع الممتلكات الخاصة للأفراد أحيانا أخرى.

كما يلاحظ بشكل عام عدم وجود إجراءات جنائية يختص بتوقيعه القاضي المختص، وحتى العقوبات الواردة في هذه القوانين لا تعدو أن تكون عقوبات إدارية لا يختص بتوقيعه القاضي الجزائي، وإنما تعود للسلطات الإدارية المختصة في إطار الصلاحيات الممنوحة لها⁽¹⁾.

(1) -سونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 124



2-2- التنمية المستدامة من خلال برامج الإنعاش ودعم النمو 2001 - 2014:

1-2-3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004:

خصص له مبلغ أولي يقدر بحوالي 525 مليار دينار وتم مضاعفة المبلغ بعد تقييم ومراجعة، ليصل إلى ما يعادل 16 مليار دولار، وبالنسبة للأهداف الإنمائية فقد كانت كما يلي⁽¹⁾:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

- تحسين مستوى معيشة الأفراد وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية؛

ويتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية²، والجدول (01) يوضح توزيع الغلاف المالي المقدر بـ 525 مليار دج:

الجدول رقم 01: عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع الرخص
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
دعم	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4

(1) - مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر "باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR"، مقالة بمجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02 / 2015، ص 34.

(2) - زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مقالة بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010، ص 200.



للفلاحة و الصيد البحري						(فلاحة)، 55.9 (صيد بحري)
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 19، 2001، ص 123.

2-2-3- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009:

هناك تضارب في الأرقام الاجمالية للبرنامج نظرا لتداخل فترات صبب المخصصات ودعمها، وفي العموم فقد خصص مبلغ 55 مليار دولار، يمثل المخصصات الأولية المعلنة عند إطلاق البرنامج، ثم ارتفعت إلى 114 مليار دولار، ووصلت بعد إضافة مخصصات الجنوب والهضاب العليا إلى 180 مليار دولار⁽¹⁾.

كما يشير الجدول (02) إلى مضمون المخصصات للبرنامج التكميلي⁽²⁾.

(1) - باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة: الطريق السيار شرق -غرب، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 58.

(2) - بودخد كرم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي - بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر، دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 210.

الجدول (02) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. (مليار دج)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2

ومن أهم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو⁽¹⁾، تم إنفاق أكثر من 1900 مليار دينار تم توزيعها بالخصوص على الميادين التالية:

- بناء مليون سكن وخصص لهذا المشروع 555 مليار دينار؛
- تنمية منشآت التربية والتكوين المهني والتعليم العالي؛ رصدت لها مبالغ بـ 400 مليار دج؛
- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بغلاف مالي قدره 85 مليار دينار؛
- توصيل الغاز والكهرباء لأكثر من مليون بيت وقد رصد لهذا المشروع مبلغ 65 مليار دينار؛

(1) دحماني عبد الكريم - تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة، دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2012، ص 84.



- تزويد الأهالي بالماء الشروب خارج عن كبريات المنشآت الأساسية بقدر 127 مليار دينار؛

- تم رصد قرابة 1700 مليار دينار لتنمية المنشآت القاعدية للبلاد، موزعة على قطاعات النقل (700 م د)، الأشغال العمومية (600 م د) والموارد المائية (400 م د)،

3-2-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي: 2010-2014:

خصص له مبلغ 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، ومن أهم نتائجه:

- الفجوة الكبيرة بين المنجزات والمبالغ المالية المرصودة لذلك؛ حيث تم استهلاك غلاف مالي معتبر مع ضعف في المراقبة، مما فتح نقاش اقتصادي وسياسي كبير عن الخروقات المسجلة وقضايا الفساد المالي.

- تحسن كبير في بعض البنى التحتية (طرق سريعة جديدة وشبكات طرق فرعية كثيرة، شبكات جديدة للنقل بالسكك الحديدية، زيادات في الإنتاج الفلاحي والزراعي، ، والجدول (03) يبين نتائج النمو في أهم القطاعات الاقتصادية:

جدول (03): معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة 2001-2009

المحروقات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0	0.92
الفلاحة	13.2	- 1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	5.3	6.5	6.4
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	1.7	2.6
الأشغال ع والبناء	2.8	8.2	5.5	8.0	11.6	11.6	9.8	9.2	9.2	8.0

6.3	6.8	6.8	6.8	6.5	6.5	7.7	4.2	5.3	6.0	الخدمات
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	---------

المصدر: محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو، مقالة علمية، مجلة الباحث، عدد 2012/10، جامعة ورقلة، ص 174..

3-3- التنمية المستدامة والأمن البيئي:

يعتبر الأمن البيئي أحد بنود تقرير الأمم المتحدة حول الأمن الإنساني، ففي سنة 1994 تضمن التقرير سبعة بنود حول الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي الشخصي، المجتمعي والأمن السياسي، إضافة للأمن البيئي⁽¹⁾.

كما أن بعض الدراسات أشارت إلى وجود ميل لدى القيادات الإدارية في الجزائر، اتجاه مسألة التقليل من أهمية وفاعلية الأمن البيئي⁽²⁾، دون الانتباه الى التراكبات السلبية التي تركتها عملية الاستخدام والتوظيف السيء للموارد البشرية وعلى نحو تنعكس اثاره على مستويات تحقيق الامن الانساني، وغياب الوعي البيئي جملة وتفصيلا إلى حد تعذر الاحاطة بالقواعد والإجراءات الخاصة بإدارة النظام البيئي، أي ان الادارة البيئية قد لا تظهر ضمن التقسيمات التنظيمية في كثير من الهياكل التنظيمية، وبما يفصح عن اغفال فحواها واهميتها.

3-3-1- التلوث وجودة الهواء أعلى تهديد للصحة العامة (تقرير: EPI 2018):

يستند هذا التقرير (Environmental Performance Index) الذي يتم إعداده كل سنتين، إلى 22 مؤشرا منها الحصول على مياه الشرب، والصرف الصحي، وتلوث الهواء الداخلي، وحماية المناطق المتوحشة واستغلال الغابات، والنجاعة الطاقية، واستعمال الطاقات المتجددة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتصنف هذه المؤشرات إلى فئتين، الأولى هي الحالة العامة للبيئة التي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية على صحة الإنسان،

⁽¹⁾ -صالحي نجية ومغناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، عدد3، 2012، ص171.

⁽²⁾ -نوال يونس محمد، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكرت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، عدد10،



والفئة الثانية هي حيوية النظام الإيكولوجي الذي يأخذ بعين الاعتبار كيفية استغلال الموارد الطبيعية.

ويرى مؤشر أداء البيئة لعام 2018 أن جودة الهواء هي التهديد البيئي الرئيسي للصحة العامة، ويصنف التقرير العاشر لبرنامج التحصين الموسع، 180 بلدا في 24 مؤشرا للأداء، في 10 فئات من فئات القضايا تشمل الصحة البيئية وحيوية النظم الإيكولوجية، وتقود سويسرا ترتيب دول العالم في مجال الاستدامة، تليها فرنسا.

وفي ما يلي جدول ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية والعالم وفق مؤشر EPI 2018 :

جدول (04) ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية والعالم وفق مؤشر EPI 2018

الدولة	الرتبة دوليا/180	النتيجة/100
قطر	32	67.80
المغرب	54	63.47
تونس	58	62.35
الكويت	61	62.28
الأردن	62	62.20
مصر	66	61.21
لبنان	67	61.08
الإمارات المتحدة	77	58.90
السعودية	86	57.47
الجزائر	88	57.18
البحرين	96	55.15
السودان	115	51.49
عمان	116	51.32
ليبيا	123	49.79
العراق	152	43.20
جيبوتي	163	40.04
موريتانيا	166	39.24



3-3-2- ضعف في تسيير النفايات:

وفقا للقانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فإن عملية إعادة التدوير واستخدام النفايات المنزلية، تعد عاملا هاما لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من خلال معالجة النفايات، وبالأخص النفايات المنزلية، التي تعتبر في معظمها مواد عضوية (فضلات الطعام، الورق، الخشب وبقايا المحاصيل الزراعية)، مما يمكن من تحويلها إلى أسمدة عضوية تستخدم في الميدان الزراعي⁽¹⁾، ولكن الملاحظ للعيان الانتشار الكبير للنفايات المنزلية على الأرصفة والطرق العامة، رغم وجود اتفاقيات ودفاتر شروط بين البلديات والمتعاملين في هذا المجال، وهي وضعيات تطرح أكثر من سؤال عن المسؤولية القانونية والأخلاقية، في المتسببين في هذا الوضع الكارثي، الذي لا يعكس البتة مختلف الجهود التي تبذلها الدولة على المستوى الرسمي، لتلميع الصورة الدولية للجزائر، وكذلك للتكفل بالانشغالات التي تخلفها مشكلة النفايات التي لم تلق حولا جذرية، رغم تكرار نفس المظاهر السيئة في كل مرة، واللافت والخطر أنه تم ولادة مظاهر جديدة تتعلق بامتهان الأطفال القصر لعملية فرز النفايات وبعثرة الأكياس وتشتيت محتوياتها، في الأماكن العامة، من أجل بيع الخردة لبعض الانتهازين الذين لا يراعون أي أهمية، لسن الأطفال ولا لنظافة المحيط، ولا لقوانين حماية الطفل.

3-3-3- تنمية وتطوير الطاقات المتجددة (2011-2030):

يهدف برنامج تنمية وتطوير الطاقات المتجددة إلى إنتاج 12000 ميغاواط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء، و10000 ميغاواط موجهة للتصدير، وذلك باستغلال 60 محطة شمسية كهروضوئية، وشمسية حرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلطة، موزعة على فترات سنوية تمتد إلى سنة 2030.

(1) - مخنفر محمد، الآليات القانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف2، الجزائر، 2015، ص21.



وتدعينا لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

ويعتبر تبني نمط الطاقة المتجددة في الجزائر تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنوع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، كما تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر⁽¹⁾، ووفقا للوكالة الوطنية للاستثمار فإن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر بـ 22 000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020.

وحسب الوكالة الوطنية للاستثمار دائما فسيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

4- الخلاصة والنتائج العامة للبحث:

من خلال الدراسة والتحليل لواقع الاقتصاد الجزائري بالتركيز على الجانب التشريعي للبيئة والاستدامة، وكذلك بعد تشخيص موجز للمشاكل البيئية والتحديات التي تعيق الاقتصاد الجزائري نحو التحول الى الاقتصاد المستدام، يمكن إيجاز أهم نتائج البحث في العناصر التالية، على أمل أن تكون سندا لفهم أهم الصعوبات التي تواجه الجزائر في إرساء معالم الاقتصاد الأخضر، الملاذ الأكيد لواقعنا الصعب، والضامن الرئيسي لتقاسم ثمار التنمية والعدالة في توزيع المكاسب، وعلى قدر التحديات وجدية العمل واستيعاب المخاطر تأتي النتائج متوافقة مع التطلعات:

(1) -الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بيانات متاحة على الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>. (13/05/2017)



- من أهم النتائج في رأيها، الفجوة الكبيرة بين التنظير والتطبيق، أي عدم التناغم بين الخطاب السياسي والإداري والتجسيد الميداني للاستراتيجية التنموية للاستدامة.

- كثرة المتدخلين في المجال البيئي، دون ضبط وتوضيح الصلاحيات والقوانين ذات العلاقة، خاصة على مستوى الجماعات المحلية.

- عدم وضوح الرؤية حول تبني الاقتصاد الأخضر كخيار ذي أولوية، حيث سجلنا تناقضا واضحا بين الالتزام بحماية البيئة من جهة، والتدهور المطرد في المجال البيئي (تسيير النفايات، حرائق الغابات، تلوث الشواطئ، تلوث الهواء، اهتراء الطرقات، ...الخ).

- عدم وجود تعاون تقني واضح بين المصالح المختلفة داخل الدولة، ومجسدا في الميدان بالنسبة للمحميات الطبيعية والمجالات الحيوية كالمياه والزراعة المستدامة.

- غياب الوعي البيئي لدى المتدربين وطلبة الجامعات بضرورة استيعاب المخاطر والتهديدات البيئية.

- التغيرات التي شهدتها وتشهدها الساحة الوطنية، صرفت النظر عن القضايا البيئية لصالح التطلع إلى السلم والاستقرار كأولوية.

- غياب آليات ميدانية شفافة لتجسيد الإرادة السياسية التي تتبنى الاقتصاد المستدام.

- الجزائر لا تملك آليات فعلية لتجسيد الاستدامة ميدانيا، فالتشريعات القانونية حاضرة والإرادة السياسية موجودة على الصعيد النظري، والخطاب السياسي يدعم النظرة الداعية للتوجه نحو الاقتصاد المستدام، لكن التنفيذ بعيد جدا عن المستوى المنتظر.

- باستثناء ميدان الطاقات المتجددة، فلا توجد أي مراكز حكومية فعالة ومتخصصة في البيئة والتنمية المستدامة، تربط بين البحث العلمي وتطبيقاته الميدانية.

أهم التوصيات المستشفة من هذه الورقة: لعل أهم ما نوصي به كباحثين يمكن اختصاره في العناصر التالية:



- الانتقال من النظري إلى التطبيقي في مجال البيئة والاستدامة، فالخطاب السياسي المتحمس غير كاف لتحقيق الاقتصاد الأخضر؛
 - تحديد الصلاحيات وفك التداخل في المهام للمتدخلين في مجال البيئة؛
 - إحصاء الأماكن المهددة بالضرر البيئي ووضع خطط تنفيذية مستعجلة لإنقاذها وحمايتها.
 - تحديد المناطق الجغرافية وتصنيفها والاستفادة منها في الترويج للسياحة المستدامة؛
 - دعم التعاون الدولي في مجال المحميات وحماية البيئة؛
 - إعطاء صلاحيات أكبر للمجتمع المدني في النشاط البيئي وتوعية المجتمع بحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.
 - الاهتمام بإحصاء حقيقي وممنهج لكل ما يخص البيئة، لأن العلاج الناجع يكون على قدر التشخيص الحقيقي للمشاكل.
 - تصحيح النظرة القاصرة للمواطن الجزائري على أن البيئة من موضوعات الرفاهية، وبالتالي إخراجها من دائرة الإهمال واللامبالاة، إلى دائرة الوعي الحقيقي بالمخاطر والكوارث البيئية التي تعنيه بصفة مباشرة وتهدد مستقبله ووجوده على الكوكب.
- المراجع والاحالات:

¹ - مؤتمر الأطراف 22 - Cop22: Conference of Parties 22 -

² - احصائيات رسمية من الأمم المتحدة، على الرابط التالي:

³ - ديموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص13.

³ - ديموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص13.



⁴ - الجمهورية الجزائرية، المادة 15 من القانون رقم 10-03 ممضي في 19 يوليو 2003.

⁵ - حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 124

⁶ - مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر "باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR"، مقالة بمجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2015/02، ص34.

⁷ - زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مقالة بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010، ص 200.

⁸ - باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة: الطريق السيار شرق -غرب، مذكرة ماجستير - في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2011، ص58.

⁹ - بودخد كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي -بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض -دراسة حالة الجزائر، دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص 210.

¹⁰ - دحماني عبد الكريم - تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة ، دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع: الدولة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر1، 2012 ، ص 84.

¹¹ - صالح نجية ومغناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، عدد3، 2012، ص171.

¹² - نوال يونس محمد، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، عدد10، 2008، ص 21.



¹³- مخنفر محمد، الآليات القانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف2، الجزائر، 2015، ص21.

¹⁴- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بيانات متاحة على الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables> (13/05/2017).

